

## ليبيا

ليبيا

(محمد المقريف (حل محل مصطفى عبد الجليل في أغسطس/أب: رئيس الدولة  
(نوفمبر/تشرين الأول علي زيدان (حل محل عبد الرحيم الكيب في: رئيس الحكومة

- خلفية
- عمليات القبض والاحتجاز بصورة تعسفية
- التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة
- المواجهات المسلحة
- اللاجئين وطالبو اللجوء والمهاجرون
- النازحون داخلياً
- العقاب الإفلات من
- حرية التعبير والتجمع
- حقوق المرأة
- النظام القضائي
- عقوبة الإعدام
- المشروع عمليات القتل غير
- منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)
- الزيارات/التقارير القطرية لمنظمة العفو الدولية

استمرت الميليشيات المسلحة في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان دون عقاب، بما في ذلك القبض والاعتقال التعسفيان، والتعذيب والقتل غير المشروع. وظل آلاف الأشخاص ممن اشتبه بأنهم دعموا حكم معمر القذافي، الذي أطيح به في وتعرض معظم هؤلاء للضرب أو لغيره من الاعتقال دون تهمة أو محاكمة، ودونما سبيل للانتصاف أو قاتلوا إلى جانبه فيما مضى، رهن، 2011 وظل عشرات الآلاف من الأشخاص الذين شردوا من ديارهم قسراً. صنوف سوء المعاملة في الحجز؛ بينما فارق العشرات الحياة نتيجة ما تعرضوا له من تعذيب معمر القذافي في 2011، نازحين داخل البلاد، ومعرضين للهجمات الانتقامية ولغيرها من في المناطق التي ارتوي أنها دعمت ضروب سوء المعاملة. وتسببت المواجهات المسلحة المتفرقة بين الميليشيات في طول البلاد وعرضها بوفاة مئات الأشخاص؛ وظل الإفلات من العقاب متجذراً، سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وبين الضحايا أطفال ومدنيون آخرون لا ناقة لهم ولا جمل في القتال وظلت المرأة تواجه التمييز. الإنسان الجسيمة التي ارتكبت في الماضي، أو بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة حالياً على أيدي الميليشيات المسلحة لإعدام نافذة رغم عدم تنفيذ أي أحكام بالإعدام في القانون وفي الواقع الفعلي. كما استمرت عقوبة ا

### خلفية

في 7 يوليو/تموز، انتخب الليبيون «المؤتمر الوطني العام»، الذي يضم 200 عضو، والمكلف بإقرار التشريعات، والإعداد 40 منذ ما يربو على للانتخابات البرلمانية المقبلة، وتعيين الحكومة، وربما الإشراف على عملية وضع مسودة أول دستور للبلد المؤتمر» على لايمسر بطلسلا دياقم، في فاذاقلا رعمد دضض تراعملا ناكو، 2011 آذار/مارس 2 في في شأنا يذلا، «المجلس الوطني الانتقالي» وسلم سنة الوطني العام» في 8 أغسطس/أب 2012

سدت الفراغ الأمني الذي أعقب سقوط حكم وفشلت الحكومات المتعاقبة في كبح جماح مئات الميليشيات المسلحة التي القذافي في 2011. فواصلت العديد من الميليشيات التصرف وكأنها فوق القانون، رافضة نزع أسلحتها، أو الانضمام إلى خلية، الشرطة أو الجيش. وظلت الجهود لإخضاع المقاتلين المناهضين لحكم القذافي لإشراف «اللجنة الأمنية العليا» لوزارة الدا لقانون الدولي، وبما أجم على سبيل المثال، تفقرو إلى أي شكل من أشكال الغزيلة والانتقاء المنهجي لاستبعاد مرتكبي التعذيب أو غيره من الجرائم التي يطالها ا جاء في تقرير، احتمالات ارتكاب المزيد من الانتهاكات. وفي جلسة «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة في مارس/آذار لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا» أن القوات الموالية للقذافي والمناهضة له، على السواء، قد ارتكبت جرائم» حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان إبان نزاع 2011؛ وأن الميليشيات المسلحة قد ارتكبت انتهاكات خطيرة ما في ذلك عمليات اعتقال تعسفي وتعذيب، عقب انتهاء الأعمال العدائية. ومع ذلك، رفضت الحكومة لحقوق الإنسان، ب الليبية تضمنين قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن «المساعدة المقدمة إلى ليبيا في مجال حقوق الإنسان» أي حديث عن مراقبة

يات مسلحة، في أغسطس/أب، بتدمير مزارات دينية صوفية، بماحقوق الإنسان أو إشارة إلى استمرار الانتهاكات. وقامت ميليش  
،في ذلك في طرابلس وزليتان؛ ولم يعرف عن اعتقال أو مقاضاة أحد بالعلاقة مع هذه الهجمات. واستهدفت المباني الحكومية  
لك البعثات الدبلوماسية وخاصة في بنغازي، بتفجيرات وبهجمات أخرى، بما في ذلك على المحاكم القضائية ومراكز الشرطة، وكذا  
أيلول، قُتل سفير الولايات المتحدة، جيه كريستوفر ستيفنز، وثلاثة من مواطني الولايات المتحدة في هجوم على مقر دبلوماسي/سبتمبر 11 في . والمنظمات الدولية  
ولكن لم يكن أحد قد قُدم للمحاكمة في ،للولايات المتحدة في بنغازي. وأدانت الحكومة الليبية الهجوم، وأعلنت عن القبض على أشخاص  
نهاية العام

## أعلى الصفحة

### از بصورة تعسفية عمليات القبض والاحتج

الانتقالية، وأعطى بموجبه وزارتي الداخلية والدفاع ما لا في مايو/أيار، أقر «المجلس الوطني الانتقالي» القانون 38 بشأن إجراءات الفترة  
وعلى الرغم من هذا، ظل آلاف . يوماً لإحالة قضايا المعتقلين من المحتجزين لدى الميليشيات المسلحة إلى المدعين العامين المدنيين أو العسكريين 60يزيد عن  
سجيناً 30 ومع أن ما يربو على . جانبه، رهن الاحتجاز لدى الميليشيات والهيئات الأمنية شبه الرسمية الأشخاص ممن زُعم أنهم دعموا حكم القذافي، أو قاتلوا إلى  
جهاز الشرطة القضائية»، وإعلان وزارة العدل في ديسمبر/كانون الأول عن وضع استراتيجية لاستئناف«أحيلوا رسمياً إلى  
ظلموا يعملون كحراس أو إداريين في العديد من السجون. ولم يكن السيطرة الفعالة على السجون، إلا أن أفراد الميليشيات  
. الاتهام قد وجه إلى معظم المعتقلين المحتجزين بالعلاقة مع النزاع المسلح في 2011 أو تمت محاكمتهم بحلول نهاية 2012  
وحرّم البعض من الزيارات الأسرية، بينما لم يتح إلا لقلّة منهم الاتصال بمحام  
تهم أو من يشيات المسلحة القبض على الأفراد الذين اشتبهت بأنهم قد دعموا حكم القذافي أو قاتلوا إلى جانبه، أو اختطافهم، حيث اقتادتهم من بيروواصلت الميل  
وجرى استضعاف . وتعرض العديد من هؤلاء للضرب على الفور، بينما نُهبَت بيوتهم وجرى تخريب ما فيها . مكان عملهم أو من الشوارع أو على حواجز الطرق  
وكثيراً ما نقل المعتقلون من مكان احتجاز مؤقت إلى آخر قبل . أفراد المجتمعات التي ارتوي أنها ساندت معمر القذافي، ولا سيما سكان تاورغاء، على نحو خاص  
دهم. إلا أن مصير ومكان نقلهم إلى السجون أو مراكز الاعتقال الرسمية أو شبه الرسمية، حيث يمكن لأهاليهم أن يكتشفوا مكان وجو  
. وجود بعض الأفراد الذين اختطفتهم الميليشيات ظل مجهولين

- إذ اختطف بشير عبد الله بدوي، الرئيس السابق «لإدارة البحث الجنائية» في طرابلس، وابنه حسام بشير عبد  
بالقرب من منزله في ،الله، البالغ من العمر 19 سنة، على أيدي رجال ميليشيا مسلحة في 13 أبريل/نيسان  
طرابلس. وأفرج عن حسام بشير عبد الله عقب خمسة أيام، ولكن ما انفك مكان وجود والده غير معروف على الرغم من كل  
ما بذلته عائلته من جهود للبحث عنه

## أعلى الصفحة

### لّة السينة وغيره من صنوف المعام التعذيب

ظل التعذيب وغيره من ضرور سوء المعاملة متفشين على نطاق واسع، ولا سيما في مرافق الاعتقال التي تسيطر عليها  
الميليشيات، واستخدما لمعاقبة المعتقلين وانزاع «الاعترافات» منهم. كان المعتقلون عرضة لذلك كان أكثر من أي وقت آخر  
من 2وأعطت المادة . تحت التعذيب أو الإكراه «اعترافات» ووقع عديدون . ض عليهم وفي الأيام الأولى من احتجازهم، وأثناء جلسات استجوابهم لدى القب  
وزناً قانونياً لسجلات الاستجواب التي أجرتها الميليشيات المسلحة، تاركة الحكم بشأنها لاجتهاد القضاة 2012لسنة 38القانون  
ما جرى تعليقهم في العديد من المعتقلين للضرب بخراطيم المياه وأعقاب البنادق والكيبلات الكهربائية وأنابيب المياه أو الأحزمة لفترات طويلة، وكثيراً وأخضع  
هم، أو بتهددهم بالقتل أو وُعِدَ البعض بالصدمات الكهربائية وبالحرق بالسجائر أو بالمعدن المحمي، أو بصب الماء المغلي على أجساد .أوضاع ملتوية  
الاعتصاب وإخضاعهم لعمليات إعدام صورية. وتوفي عشرات المعتقلين في حجز الميليشيات و«اللجنة الأمنية العليا»، وفي  
السجون الرسمية، في ظروف تشير إلى إسهام التعذيب في وفاتهم أو التسبب بها

- يوسف الرفاعي، الحياة في 19 أغسطس/أب عقب اقتياده من سجن إذ فارق ضابط الأمن السابق من تاورغاء، طارق ميلاد  
الوحدة إلى مقر «اللجنة الأمنية العليا» في مصراتة للاستجواب. وكان قد قبض عليه من بيته في طرابلس، في  
أكتوبر/تشرين الأول 2011، على يد ميليشيا مسلحة من مصراتة. وعثر أقاربه على جثته المغطاة بالكدمات في  
ة مصراتة، وأشار تقرير لتشريح الجثة إلى أن سبب الوفاة يعود إلى التعرض للضرب. وتقدمت عائلته مشرح  
بشكوى إلى السلطات، ولكن لم يباشر بأي تحقيق كاف في وفاته

- وفي يوليو/تموز، عثرت عائلة أحمد علي جمعة على جثته في مشرحة طرابلس عقب عدة أيام من استدعائه للاستجواب المجلس العسكري أبو سليم». وحدد تقرير الطب الشرعي وجود «كدمات متعددة على الجسم والرأس والحوض» من قبل الأَطراف والأعضاء التناسلية»، وخلص إلى أنه قد «ضرب حتى الموت». ولم يحاسب أحد على وفاته

## أعلى الصفحة

### المواجهات المسلحة

أدت الاشتباكات المتفرقة بين الميليشيات المسلحة في وفاة وإصابة متفرجين وسكان محليين، إلى جانب المقاتلين وظلت مثل هذه المواجهات تجري على نطاق واسع، فوُجعت في الكفرة في فبراير/شباط وأبريل/نيسان ويونيو/حزيران، وفي تمبر/أيلول، وفي بني وليد في أكتوبر/تشرين الأول. واستخدم مقاتلو الميليشيات أسلحة من قبيل براك الشط في سب صواريخ «غراد» وقذائف الهاون والمدافع الآلية المضادة للطائرات في مناطق سكنية، ما تسبب بإصابات، وبالحاق أضرار لحة استخدمت الفسفور الأبيض في شقيقة، على الرغم بالمتلكات أو بتدميرها. وفي يونيو/حزيران، ورد أن ميليشيات مس مما شكله ذلك من تهديد للسكان

شخصاً قد قتلوا، 22 تشرين الأول، قال مسؤولون إن /أكتوبر 24 وعقب أيام من الحصار والاعتداء المسلح على بني وليد من قبل الجيش والميليشيات، انتهت في ان أكبر من ذلك. وكان بين القتلى أشخاص من سكان بني وليد لم تكن لهم صلّة رغم أن العدد الإجمالي، حسبما يعتقد، ك بالقص، بمن فيهم أطفال. وعلى سبيل المثال، لقي محمد مصطفى محمد فتح الله، البالغ من العمر تسع سنوات، مصرعه جراء شرين الأول، ادعى وزير الدفاع في حينه، إصابته بشظية عندما قصف منزل أسرته في 10 أكتوبر/تشرين الأول. وفي 30 أكتوبر/تشرين الأول، عينت السلطات لجناً لتقصي الحقائق. أسامة الجويلي، أن الجيش لم يكن مسيطراً على الوضع، وزعم أن انتهاكات واسعة النطاق ارتكبت من جانب الميليشيات الملأ في نهاية العام، كما لم يكن أي جناة للتحقيق في بعض الاشتباكات المسلحة، ولكن لم تكن نتائج أي تحقيقات قد أعلنت على قد قدموا إلى ساحة العدالة، أو يتلق أحد من الضحايا أي تعويضات

## أعلى الصفحة

### وء والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللج

عتمتلاو عوجلا بلطي في قحلا فارعللا، 2011 آب/الليبي، الذي صدر في أغسطس «الإعلان الدستوري» منها على الرغم من الضمانات التي تض .عوجلاب أصاخ أعيرشذ نبتت وأ ،«الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين» به، لم تصدّق الحكومة على ممن لا يحملون وثائق ثبوتية تعسفاً، بمن فيهم أفراد يحتاجون إلى وواصلت الميليشيات المسلحة والشرطة اعتقال مواطني الدول الأجنبية الحماية الدولية، واتهمتهم بارتكاب «جرائم» مزعومة تتعلق بالهجرة، من قبيل دخول البلاد «بصورة غير مشروعة». وفي نهاية الاكتظاظ الشديد تفقصر إلى العام، ظل آلاف الأشخاص محتجزين إلى أجل غير مسمى، في انتظار ترحيلهم، وفي ظروف من الضرورات الصحية في مراكز الاحتجاز. ولم تتح لهم أي سبل للطعن في قانونية اعتقالهم أو فيما يواجهونه من معاملة ومظالم وفي العادة، واجه من اشتبه بأنهم مهاجرون غير شرعيين الإساءات اللفظية والضرب وغير ذلك من ضرور سوء المعاملة أثناء ازهم، وفي بعض الحالات بما يرقى إلى مرتبة التعذيب. وتوفي ما لا يقل عن مهاجرين اثنين في الحجز على أيدي رجال احتج الميليشيات

- ففي 13 سبتمبر/أيلول، تعرضت مجموعة من النساء النيجيريات المحتجزات في مركز احتجاز الطويشة، في وصعقت بعض رجلاً بملايس مدنية 11 ياه وبأدوات أخرى على أيدي طرابلس، الضرب المبرح على نحو متكرر بخراطيم الم هؤلاء النساء بالصددمات الكهربائية. ولم تتخذ السلطات أي إجراء ضد الرجال المسؤولين عن التعذيب

## أعلى الصفحة

### النازحون داخليا

بما في ذلك سكان ، 2011 لم تتخذ السلطات أي خطوات حقيقية لتيسير العودة الآمنة لمجتمعات بأكملها هجرت قسراً من ديارها أثناء النزاع المسلح في مناطق تاورغاء والمشاشية والقواليش، وسواها من المناطق التي سادت تصورات بأن أهاليها من الموالين لمعمر القذافي. وألحقت م، ولا سيما أهالي ليشيات المسلحة المزيد من الدمار بهذه المناطق حتى لا تعود صالحة للسكن، وقامت باعتقال أفراد هذه المجتمعات تعسفاً وبالإساءة إليه المي تاورغاء

- ففي 6 مايو/أيار، قبض على أربعة رجال من تارغاء في مطار طرابلس، عندما وصلوا على متن رحلة جوية من بنغازي وأبلغ قريب لهم كان يرافقهم بأنه سوف يفرج عنهم سريعاً، ولكن حلت نهاية العام وهم رهن الاعتقال في مصراة دون محاكمة

شخصاً ظلوا في عداد المهجرين داخلياً بحلول نهاية السنة؛ الآلاف منهم محاصرون في مخيمات سيئة الخدمات في طرابلس وبنغازي 58,000 وورد أن نحو

## أعلى الصفحة

### الإفلات من العقاب

تعهدت السلطات بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد معمر القذافي، وباشرت بتحقيقات من الموالين للقذافي، ولكنها لم تتخذ أي خطوات للتحقيق في الانتهاكات الجارية حالياً بشأن عدد من كبار المسؤولين السابقين، ممن زعم بأن على أيدي الميليشيات المسلحة، أو تقدّم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة

كن واضحاً ما إذا وفي مايو/أيار، أقر «المجلس الوطني الانتقالي» القانون 17 لإنشاء «لجنة تقصي الحقائق والمصالحة». ولم يُلَ يُعرف عن إجراء أي تحقيقات فعالة من .كانت صلاحيات اللجنة تشمل فحص الجرائم التي ارتكبت في ظل الحكم السابق أم أنها تشمل تلك التي ارتكبت لاحقاً

نتقالي» في مايو/أيار، بالتزامات المتعلقة بالعمو، الذي أقره «المجلس الوطني الا 35 ولم يف القانون .جانبا للجنة بحلول نهاية العام لبيبا بموجب القانون الدولي في التحقيق في جرائم مزعومة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء، ومقاضاة مرتكبيها المزمعين. والقانون 38 يوفر حصانة شاملة للميليشيات ضد الأعمال التي تعتبر قد ولم تُجر أية تحقيقات ذات مغزى من جانب السلطات في جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة المزعومة لحقوق .«فبراير 17 حماية ثورة» بت بقصد ارتك النقباب عن أية ولم يُكشف .الإنسان، بما في ذلك حالات التعذيب والقتل غير المشروع، التي ارتكبتها الميليشيات المسلحة إبان النزاع المسلح وبعد انتهائه معطيات رسمية بالعلاقة مع القتل البادي للعيان خارج نطاق القضاء لمعمر القذافي ونجله، المعتصم، وغيرهما من الأشخاص الموالين المزمعين للقذافي ومن الجنود، عقب القبض عليهم في 2011. ورفضت السلطات الليبية تسليم سيف الإسلام السذي سلمته موريتانيا إلى ليبيا في 5 سبتمبر/أيلول، إلى «المحكمة الجنائية الدولية»، كي، القذافي وعبد الله السنوسي «بواجه تهمةين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي يونيو/حزيران، اعتقل أربعة من موظفي «المحكمة الجنائية الدولية

ك الأمن القومي. وبحلول نهاية العام، لم تكن غرفة مالاكتر من ثلاثة أسابيع على يد ميليشيات في الزنتان اتهمتهم بانتهام قبل المحاكمة في «المحكمة الجنائية الدولية» قد أصدرت أي قرار بشأن الطعن الذي تقدمت به الحكومة الليبية «إلى المحكمة القضائية الليبية عوضاً عن الولاية الجنائية الدولية» في 1 مايو/أيار والمتعلق بجواز محاكمة سيف الإسلام القذافي في إطار الولاية القضائية للمحكمة

## أعلى الصفحة

### حرية التعبير والتجمع

فيهم صحفيون تكاثر المنافذ الإعلامية وجماعات المجتمع المدني مثل الفطر. وواجه منتقدو الميليشيات المسلحة، بمن لبييون وأجانب، التهديدات والترهيب والمضايقات والاعتقال، بما أفضى إلى مناخ من الرقابة الذاتية

- ففي 25 أغسطس/آب، خضع نبيل الشيباني، مدير فضائية «العاصمة» التلفزيونية، للتحقيق لعدة ساعات من لعملية تدمير مزارات دينية صوفية في طرابلس قبل «اللجنة الأمنية العليا» في طرابلس حول تغطية المحطة. وأفرج عنه دون توجيه تهمة إليه
- الأسترالية المستقلة، شارون وارد، عقب تصويرها تموز، اعتقل أعضاء إحدى الميليشيات المسلحة في طرابلس الصحفية البريطانية/يوليو 19 وفي يوليو/تموز وأجبرت على مغادرة 21 وقبض عليها مجدداً في .روا من تارغاء معسكر الأكاديمية البحرية في جنزور، حيث لجأ نازحون هُجَّ البلاد في 24 يوليو/تموز. كما صودرت بعض معداتها

غير ويفرض قيوداً لا مسوغ لها على حرية التعبير، «تمجيد القذافي» مُرّج ناك يذلا، 2012 لسنة 37 حزيران، قضت المحكمة العليا بأن القانون /وفي يونيو الذي نظّم المظاهرات وفرض قيوداً لا مسوغ لها على الحق في 2012 لسنة 65 القانون «المؤتمر الوطني العام» تشرين الثاني، أقر /وفي نوفمبر. دستوري .التجمع السلمي

## أعلى الصفحة

### أتحقوق المر

ظلّت المرأة تواجه التمييز في القانون والواقع الفعلي

، وعينت امرأتان في الحكومة المؤقتة لعللي زيدان. وانتخبت 33 امرأة لعضوية «المؤتمر الوطني العام»، الذي يضم 200 عضو للمؤتمر «التسليم والتسليم للسلطة وفازت 32 منهن ضمن القوائم الحزبية، بينما انتخبت مرشحة مستقلة من بني وليد. وأثناء حفل وفي فبراير/شباط، ووجهت احتجاجات صغيرة. أب، أجبرت مقدمة برامج على مغادرة المسرح لعدم ارتدائها الحجاب/أغسطس 8 في «الوطني العام جانب قادة في طرابلس وبنغازي كانت تدعو إلى المساواة وتدين التحرش والعنف الجنسيين ضد المرأة بانتقادات عنيفة من وتلفت عدة نساء من منظمات الاحتجاجات تهديدات اضطرتهن إلى وقف أنشطتهن. ميليشيات متنفذين وآخرين

## أعلى الصفحة

### النظام القضائي

لشلال وغير قادر على معالجة آلاف القضايا العالقة، نظراً لاستمرار إغلاق مراكز الشرطة ظل النظام القضائي، في نهاية المطاف، يعاني من ا، ومجموعات المحاكم في أجزاء من البلاد. وبوشر بجلسات في بعض القضايا البارزة، من قبيل الدعوى المقامة ضد أبو زيد دوردة م جرى تأجيلها، وسط بواعت قلق بشأن احترام ضمانات عدالة الرئيس السابق لجهاز المخابرات المسمى «جهاز الأمن الخارجي»، ث المحاكمات

وواجه المدعون العامون والمحققون الجنائيون وأعضاء الشرطة القضائية والمحامون، الذين يدافعون عن أشخاص متهمين بالقتال بت المسلحة إلى جانب معمر القذافي أو بتأييده، الترهيب والتهديدات والعنف من جانب الميليشيا

- واتهم. محامياً يمثلون موالين مزعومين للقذافي ويستنكر دورهم 34 عاماً منذ تجمداً متتارصم في قصلم ريهظ، 2012 أب/ففي أغسطس الملصق المحامين «بالسعي إلى الحصول على المال وضمان الإفراج عن الطحالب [حسبما يشار إلى الموالين للقذافي الشهداء والجرحى والمفقودين». وأزيل الملصق عقب احتجاجات من جانب نقابة المحامين في العادة] على حساب دماء وآخرين، ولكن تلقى نحو 34 من المحامين تهديدات من مجهولين

عمليات اعتقال ولم تُتخذ أي خطوات لإصلاح القضاء واعتماد آلية لغربلة الجسم القضائي منهجياً والتخلص من القضاة المتورطين في محاكمات جائزة و. تسعفي وسوى ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، في عهد القذافي

## أعلى الصفحة

### عقوبة الإعدام

ولم تنفذ أي. تشرين الثاني، بالإعدام غيابياً/شخصاً، في نوفمبر وحكم على ما لا يقل عن خمسة أ. ظلت عقوبة الإعدام مطبقة بالنسبة لطيف واسع من الجرائم. أحكام بالإعدام في 2012

## أعلى الصفحة

### شروع عمليات القتل غير الم

القذافي، بإطلاق النار عليهم، أو استهدفوا قتل عشرات الموظفين الأمنيين، بمن فيهم مسؤولون سابقون في عهد بتفجيرات، في شرق ليبيا، ولا سيما في بنغازي ودرنة، في عمليات قتل بدوافع سياسية، على نحو باد للعيان. ولم يعرف عن مباشرة أي تحقيقات ذات معنى في أعمال القتل هذه

- عضو في اللجان الثورية لعهد القذافي، في درنة ففي 30 أكتوبر/تشرين الأول، قتل خالد الصافي العدلي، وهو على أيدي معتدين مجهولين

## أعلى الصفحة

### (سي) (الناتو منظمة حلف شمال الأطل)

نجمت عن الحملة الجوية لحلف «الناتو» ضد قوات القذافي في لم تعلن على الملأ أية معطيات تتعلق بالإصابات في صفوف المدنيين التي وادعت مصادر «الناتو» أن أمر دفع تعويضات للضحايا هو من مسؤولية السلطات الليبية. 2011

## أعلى الصفحة